علم لغة النص ونظرية التواصل*

عزمي محمد عيال سلمان

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب
جامعة نجران، المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الجانب الوظيفي لعلم لغة النص المؤسس على نظرية التواصل، وقد تبين للباحث - في مدخل تمهيدي - أن اللغة تُعدّ النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية؛ لشيوعها ومرونتها وتكيفها المستمر لتلبية الحاجات التواصلية المتعددة لمتحدثيها، وقد جعل هذا الأمرُ المشتغلين بقضايا اللغة وتحققاتها هم الأكثر تسلحاً من غيرهم في معالجة مدارات التواصل بين بني البشر، وتعدّ الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية من أكثر الاتجاهات اللغوية عناية بالجانب الاستعمالي والتواصلي للغة، بل إنه كان لها الدور الأكبر في ولادة اللسانيات النصية والمقاربات الذرائعية التي التفتت إلى المادة الحقيقية للتواصل البشري، تلك المادة المتمثلة في نصوص اللغة وخطاباتها، ويعدّ هذا بدوره انتقالاً بالدرس اللغوي من إطاره الشكلي الصوري إلى إطاره الوظيفي التواصلي، ومن ثم يُنظر إلى هذه الآفاق الجديدة التي ارتادها علم اللغة على أنها مرحلة انتقالية اقتضتها ظروف الدرس اللغوي لوضع الورود الطبيعي للغة والتواصل البشري ضمن أطره البحثية.

مقدمة (صعوبة التواصل حول التواصل)

إنَّ النسق المعرفي في حقل العلوم الإنسانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين أصبح متداخلاً، والسِّمة البارزة لأغلب النظريات المُنجزَة في هذا المجال هي العبور التخصصي والوقوف على خطوط التماس الفاصلة بين العلوم المتجاورة، ولهذا كان من المُتعيَّن على أيّ مقاربة علمية أن تتوسَّل بجملة من الكفاءات المعرفية في مجال منظومة المعارف الإنسانية والاجتماعية.

وتُعدُّ نظرية التواصل من النظريات التي تقاطعت فيها مجموعة من العلوم والمعارف، فكانت ملتقى للكثير من التخصصات العلمية المتنوعة. فقد أثارت سيرورات التواصل اهتمام الفلسفة، واللسانيات، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، والسوسيولوجيا، والسيميائية، والإثنولوجيا، والاقتصاد، مروراً بالعلوم السياسية، وعلم الأحياء، ووصولاً إلى السيبرنيطيقا (التحكم الآلي)، والعلوم الإدراكية. وقد شكَّل حضور هذه التخصصات المتكاثف داخل التواصل، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحدَ المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته علماً قائماً بذاته[1]، وهو ما جعله يبحث عن نماذج تضفي عليه هذا الطابع العلمي، فكان لا بدّ أن يتخذ من بعض الحقول المعرفية نموذجاً له، يبني من خلالها رؤاه العلمية التي تتكيف مع خصوصيته الأكاديمية.

وليس أدلّ على هذا التشتت المعرفي الذي مُني به علم التواصل من قول أرمان وماتلار في أثناء بيان هدفهما من الكتاب الذي اضطلعا بتأليفه (تاريخ نظريات الاتصال): "يسعى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بالتعددية والانشطارات / التوزّع التي يعرفها هذا الحقل المعرفي، الذي يتموقع تاريخياً بين الشبكات المادية وغير المادية، بين البيولوجي والاجتماعي، بين الطبيعة والثقافة، بين الدراسات الشاملة والمحدودة، بين القرية والكرة الأرضية، بين الفاعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، بين الفرد والمجتمع، بين حرية الاختيار والحتميات الاجتماعية. فتاريخ نظريات الاتصال هو تاريخ هذه التقاطعات، كما أنه تاريخ المحاولات المتعددة التي سعت إلى مفصلة أو فك، حسب القائمين

بها، محاور (شيء) غالباً ما ظهر على شكل تفرعات متعددة وتناقضات ثنائية أكثر منه تجلياً لمستويات تحليلية واضحة. هذه الفوارق في الرؤى التي غالباً ما اتسمت بتعارضات فاصلة وإقصاءات متبادلة لم تَسِم فترة تاريخية وسياقات بعينها، بل شكلّت لازمة تاريخية لهذا العلم، نشأت على إثرها مدارس وتيارات واتجاهات مختلفة "[2].

وقد أدّى هذا الانشطار المعرفي الذي توزَّع التواصل ونظرياته إلى اختلاف كبير حول المفهوم والنظرية، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدوث تعارض في طريقة المعالجة بين مختلف المدارس والتخصصات المعرفية، وربما غلب على الظن أن إطلاق مصطلح (مدرسة) أو (اتجاه)، عند الحديث عن نظريات التواصل، أن هناك نَسَقاً موحداً تنطلق منه مثل هذه المدارس والاتجاهات في بناء الرؤى والمنهجيات، إلا أن ظن القارئ يتبدد ويتلاشى عندما يختبر صدق ما يعتقد في بعض التخصصات العلمية التي قاربت نظرية التواصل.

ومهما يكن من أمر فإن الباحث، وهو بصدد القيام بهذه الدراسة المعنونة بـ(علم لغة النص ونظرية التواصل)، يرى أن ثمّة سببين أساسيين يدعوان إلى إنجازها، أما السبب الأول: فيكمن في أن معظم البحوث والدراسات المنجزة في الدرس اللغوي قد اتخذت في مقاربتها لجوانب التواصل وقضاياه نظرة ضيقة لم تتجاوز حدود (لسانيات الجملة) وأدواتها الواصفة في أغلب الأحيان، وهذه مساهمة محدودة جداً في تناول الظاهرة ووصفها، تُظهِر مفارقةً واضحةً وقعتْ فيها مثل هذه الدراسات حينما تمسكت بـ(لسانيات الجملة) واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول اللغة في ورودها الطبيعي المتمثل بالنصوص والخطابات، وضيقُ الأداة الواصفة هنا أمام سعة الظاهرة الموصوفة، يُوقِعُ على اللغة شيئاً من الاحتباس، ولذا كان لابد من الانتظار حتى الثلث الأخير من القرن العشرين لتظهر لسانيات النص بنهجها القائم على الاستعمال، ويلج معها الاتصال اللغوي عوالم أرحب؛ حيث تتناسب سعة الأداة الواصفة وجهاز التحليل مع سعة فضاء اللغة بنصوصها وخطاباتها.

وأما السبب الثاني للمُضي في هذه الدراسة: فيكمن في أن الناظر في حقل اللسانيات يجد أن هنالك اتجاهين تناولا نظرية التواصل، أحدهما: الاتجاه الوظيفي ذو الإرث البنيوي، والآخر هو الاتجاه التداولي ذو الإرث الفلسفي، وكل اتجاه من هذين الاتجاهين تنضوي تحته عدّة مدارس تفتقر جميعها إلى المقاربة الموحَّدة. والدراسات التي قامت بتناول نظرية التواصل في اللسانيات، على قلتها، قلما أقامت حدوداً فاصلة بين هذين الاتجاهين والمدارس التي انبعثت عنهما، حيث تدمج جنباً إلى جنب المقولات الوظيفية الجذابة لعلماء حلقة براغ وهيلمسليف وبنفينست ومارتينه وهاليداي، والمقولات الفلسفية الثقيلة لفلاسفة اللغة أمثال: فيتغنشتاين وأوستن وسيرل. ولهذا سعت الدراسة إلى رسم حدود واضحة بين هذين الاتجاهين بتناول نظرية التواصل لدى الاتجاه الوظيفي، وخصوصاً تلك المكتسبات التي خرج بها علم لغة النص المُنبثِق عن هذا الاتجاه، وتمّ إرجاء الحديث عن الاتجاه الآخر إلى دراسة لاحقة تتكفل به.

والباحث – بحسب اطلاعه – لم يقف على دراسات سابقة أولت الجانب الوظيفي لعلم لغة النص المؤسس على نظرية التواصل عناية خاصة، والدراسة التي قام بوضعها محمد العبد بعنوان: (النص والخطاب والاتصال)، تُظهِر أن نظرية التواصل في جانبها الوظيفي لم تُشكِّل عنواناً لأيّ فصل من فصولها، فقد اقتصرت – في حديثها عن مفهوم الكفاية – على تناول الكفاية الاتصالية لدى التداوليين[3]، واتخذ الحديث عن ظاهرة الاتصال في الفصل الخامس من الدراسة نفسها: (الصورة والثقافة والاتصال) طابعاً أدبياً ونقدياً[4]؛ ولذا فإن هذه الدراسة تخرج عن دائرة بحثنا وحدود اهتماماته المرسومة.

وأما الدراسة التي أجراها عز الدين البوشيخي والمعنونة بـ(التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية)، فقد قام الباحث بتقسيمها إلى أربعة فصول هي: الفصل الأول: من القدرة النحوية إلى القدرة التواصلية، والفصل الثاني: القالبية وبناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الثالث: مكونات نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الرابع: بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وطريقة عمله[5]. وقد غلبتْ على هذه الدراسة

النزعة العقلانية، وظهر ذلك جلياً من خلال تركيز الباحث على الوظيفة التصورية للغة. والطابع التداولي لنموذج (النحو الوظيفي الخطابي) الذي تناوله البوشيخي ضمن مباحث الفصل الرابع[6]، يبتعد بدراسته أيضاً عن الحدود المرسومة لبحثنا.

وبناء على ذلك يمكن القول إن تَناول نظرية التواصل في لسانيات النص، لم يتجاوز حدود الإشارات المتناثرة التي غالباً ما جاءت ضمن إطار منفصل عن سياقه التاريخي، ولهذا سعيتُ، وأنا أرسم حدود البحث وتخومه، إلى الوقوف - ضمن الإمكان - على المحطات الرئيسة لنظريات التواصل في حقول اللسانيات ومدارسها؛ بدءاً من الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية في مطلع القرن العشرين، ووصولاً إلى علم لغة النص بوصفه واحداً من أحدث تيارات البحث اللغوي التي ختم بها ذلك القرن، محاولاً ضمن هذا الإطار الإجابة عن عدة تساؤلات تثيرها هذه الورقة البحثية، ولعل من أبرزها: هل كان للسانيات الوظيفية دورٌ في انبثاق علم لغة النص الموجَّه على أساس نظرية التواصل؟ وما مدى المكتسبات التي حققها علم لغة النص في جوانب التواصل اللغوي ومداراته؟ هذا ما ارتهنتُ - جاهداً - الإجابة عنه بقدر المستطاع، متخذاً من المنهج الوصفي أداة لتتبع الظاهرة وتحليلها.

1 - اللغة أداة للتواصل: (لا يمكننا أن نُضرب عن التواصل)

اللغة بذاتها نشاط اجتماعي خلّاق لتطور البشر الناطقين بها، فالإنسان بدأ بالكلام حين شعر بالحاجة الاجتماعية إلى التواصل، وهو لم يُعطَ اللغة من الطبيعة، ولكن الحاجة إلى التواصل هي التي جعلتها تنبعث حين سمحت له غريزته اللغوية بذلك؛ ولهذا فاللغة عندما تنأى عن كونها هبة من الطبيعة، فإنها تصبح في أيدي بني البشر ملكية طبيعية، تضع من يفقدها منهم ضمن دائرة العجز والإعاقة، فالاتصال بالآخرين يشكل مسألة حياة أو فناء بالنسبة للفرد في إطاره الاجتماعي.

والملكيةُ العامة أضفت على اللغة قيمة استعمالية عالية، فغدت إلى حدّ

بعيد النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية، فقيمة أي نظام تواصلي ترتبط بمدى شيوعه وانتشاره، وازدياد عدد هؤلاء الذين يمكن أن أتفاعل معهم عن طريق نظام تواصلي ما يزيد من نفع هذا النظام بالمعنى الفعلي، فالتداول الشائع لمثل هذه الأنظمة التواصلية يزيد من حجم تكيفها لتقوم بتأدية وظيفتها على أكمل وجه.

والتكيّف اللغوي يحدث في العادة بشكل مستمر بوصفه عملية تضمن كفاءة معينة في عالم متغير، ذي احتياجات تواصلية متغيرة، وهذا التكيف لا يلاحظه غالباً متحدثو اللغة. وتوصف اللغة - عادة - بأنها نظام وظيفي عالي التكيّف فيما يتصل بالاحتياجات التواصلية لمتحدثيها، فهي بِعدّها نظاماً سيميائياً: وافية دلالياً؛ أي يمكنها - دون صعوبة - أن تدل على كل الأشياء التي يجب التمييز بينها لفظياً. وهي موحدة بشكل ظاهر؛ لميلها نحو إزالة اختلافات الأنماط الاجتماعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات التواصلية، ولامتلاكها صورة مشتركة مقبولة بشكل عام من جماعتها اللغوية. إضافة إلى أنها متفاضلة بشكل كافٍ، بحيث توفر السبيل للأساليب اللغوية الدقيقة المحددة وظيفياً[7]. وقد تكون إحدى اللغات أكثر تكيفاً من غيرها لخدمة أغراض معينة، إلا أن هذا لا يعني أنها أغنى أو أفقر جوهرياً من غيرها. ومن ثم يمكن الافتراض بأن كل اللغات الحية هي بطبيعتها أنظمة تواصل فعالة[8].

وعندما يبحث العالم اللغوي بنفينست عن السبب في استعمال اللغة أداة تواصل، واضعاً البداهة موضع تساؤل كي يعللها، يذهب إلى أن اللغة في الواقع تستعمل هكذا بلا شك؛ لأن الناس لم يجدوا وسيلة أحسن منها للتواصل ولا أنجع، فاللغة تعرض إمكانات تجعلها قادرة على أن تكون أداة تواصل فاعلة، إنها تحتمل بث ما نعهد به إليها: أمراً، سؤالاً، إعلاناً. وهي تثير كل مرة في المخاطب سلوكاً مناسباً[9].

ولعل هذه الكفاءة التواصلية للغة ترجع - من وجهة نظر بنفينست - إلى طابعها الرمزي؛ "فملكة الترميز عند الإنسان تبلغ أقصى تحققها في اللغة، التي هي تعبير رمزي بامتياز، وكل أنظمة التواصل الأخرى، الخطية منها والحركية

والبصرية إلخ، تتفرع عنها، وتفترضها مسبقاً. . . ؛ لذلك فإن الرمز اللساني هو رمز توسيطي، إنه ينظم الفكر ويتحقق في شكل مخصوص، وهو يجعل التجربة الباطنية لذات ما منفتحة على ذات أخرى في تعبير متمفصل وممثل، وليس عبر إشارة مثل صيحة معدلة، إنه يتحقق في لسان محدد بمجتمع متميز من غيره، وليس في بث صوتي يشترك فيه الجنس كله "[10].

فاللغة تُعدُّ - بوصفها نظاماً رمزياً خاصاً - كياناً له وجهان: فهي من جهة واقعة فيزيائية؛ تستخدم الجهاز الصوتي لتَظهر، والجهاز السمعي لتُدرك. وبناء على ذلك فهي قابلة للملاحظة والوصف والتسجيل. وهي من جهة أخرى بنية تجريدية لا مادية، وإيصال لمدلولات معوضة للأحداث والتجارب بالإشارة إليها[11]. ولهذا تمكنت اللغة من القيام بوظيفتها بوصفها أداة تواصل في كل مجالات المجتمع إلى حد أن ماهيتها الرمزية التجريدية قد تحولت مما هو مادي إلى ما هو وظيفي. والناس في تواصلهم يستلهمون اللغة أكثر مما يلجأون إلى الطبيعة المادية المحددة للأشياء كما هي من حولهم.

فكلما نمّى الناس العلاقات فيما بينهم لزم أن تكون وسيلتهم للتبادل مجردة ومقبولة على نطاق عام. وفي المقابل إذا ما وجدت مثل هذه الوسيلة فإنها عند ذلك تسمح باتفاقات على نطاق مسافات يصعب بلوغها في ظروف أخرى، وتسمح بضم الأشخاص الأكثر اختلافاً للمشروع نفسه، كما تسمح بتفاعل الناس، وبذلك توحدهم. هؤلاء الناس الذين كانوا من المحتمل ألا يتوحدوا في أي تشكيل لجماعة أخرى؛ بسبب اختلافهم المكاني، والاجتماعي، والشخصي، واختلاف اهتماماتهم[12].

ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ فبالإضافة إلى الكفاءة التواصلية العالية للغة، يتبيَّن أن الطابع التجريدي جعل منها أيضاً أداة اقتصادية خلاقة ذات إنتاجية واسعة، أثارت عجب العلماء والفلاسفة. فقد أدهشت هذه الخصيصة (جاليلو) الذي رأى أن اكتشاف طريقة نستطيع بها إيصال أكثر أفكارنا سرية إلى أي شخص آخر باستخدام أربعة وعشرين شكلاً صغيراً أعظمُ الاكتشافات البشرية. وينجح هذا الاختراع؛ لأنه يصوِّر خصيصة اللانهائية المتمايزة للغة التي تستعمل هذه

الأشكال في تمثيلها. وبعد ذلك بفترة وجيزة دُهش مؤلفو كتاب (Port Royal Grammar) بذلك الاختراع الرائع لوسيلة يمكن بها أن نكوِّن من عدد من الأصوات تعبيرات لا نهائية، تمكننا من أن نُطْلع الآخرين على ما نفكر فيه، وما نتخيله وما نشعر به[13]. فإنتاجية أي نظام تواصلي هي الخاصية التي يصبح ممكناً بموجبها بناء إشارات جديدة وتفسيرها؛ أي إشارات لم تعرف من قبل، ولا هي مدرجة في قائمة يمكن الرجوع إليها من الإشارات الجاهزة، مهما كان حجم هذه القائمة[14].

ووفقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي لدى مارتينه فإن الإنسان يرضي احتياجاته التواصلية اللغوية، إلى حد ما، من خلال رواية أشياء مختلفة ضمن سياقات متنوعة بواسطة الأشكال عينها، ويشكل ذلك واحداً من أساسيات أي اقتصاد لغوي[15]، وهذا المبدأ الذي يشكل حجر الزاوية في نظرية مارتينه يُظهر نزعتين متضادتين بالتبادل، يقوم تأثيرهما المتوازي بتنظيم التطور في اللغة، وهما: الحاجة إلى تلبية جميع ما تتطلبه عملية التواصل، والاتجاه في الوقت نفسه إلى الاقتصاد في الجهد الذهني والفيزيقي أثناء عملية الكلام. فاللغة تبدو بوصفها نظاماً ذا تحكم ذاتي يخضع لقوتين متعارضتين: القوة الأولى، هي ميل المتحدثين إلى رفع كفاءة النظام إلى الحد الأعلى؛ أي تحقيق التواصل بأقل إنفاق للجهد، والقوة الثانية هي الرغبة في الفهم؛ أي أن الإنسان يبذل - بلا شك - المجهودات اللازمة لكي يصبح مفهوماً، والتواصل الناجم عن الزيادة والحشو هو الذي يضمن التلقي السليم للرسالة. وبناء على ذلك فإن القوة الأولى غايتها هي تقليل الفائض، أما القوة الثانية فغايتها هي زيادته[16]. ولعل هذا التناوب بين القوتين لا يظهر جانب التعارض في اللغة، باعتبارها نظاماً حيوياً للتواصل، بقدر ما يظهر ثراء هذا النظام إذا ما قورن بالأنظمة الآلية الأخرى لوسائل التواصل الصناعي التي تفتقر لمثل هذا التوازي.

ولربما كانت أكثر خصائص اللغة لفتاً للنظر بالمقارنة مع غيرها من أنظمة التواصل الأخرى، هي مرونتها وتعدد استعمالاتها، فنحن نستطيع استعمال اللغة للتنفيس عن انفعالاتنا وأحاسيسنا، ولالتماس تعاون زملائنا، وللتهديد والوعيد،

ولإصدار الأوامر، وطرح الأسئلة، والإدلاء بالبيانات، وإلى أمور بعيدة جداً عن ملكة الكلام، حتى إلى الأشياء التي لا يشترط وجودها، بل لا يمكن وجودها، ولا يبدو أن أي نظام تواصل آخر سواء أكان بشرياً أم غير بشري يتمتع بمثل هذه الدرجة من المرونة وتعدد الاستعمالات[17].

وتلك المرونة التي اكتسبتها اللغات بوصفها أنظمة تواصل فعالة جاءت من التسامح الكبير الذي قام بين أولئك الذين يتكلمونها ويكتبونها، ومن قبولهم للأشكال والقيم المختلفة عن تلك التي نعرفها ونمارسها منذ الأبد. فمثل هؤلاء، كما يرى مارتينه، لديهم اعتقاد راسخ بأن "التفاهم المتبادل يولد من الرغبة في التواصل، وأن لساناً مرناً أفضل من لسان نقي، وأن لساناً جديداً يمكن أن يبز الذي سبقه، ليس فقط من جراء القيم العاطفية التي ترتبط به، بل لأنه سيظهر تلاؤماً أفضل مع احتياجات مستعمليه؛ لأننا سنعرف أن نسقط منه، حين يلزم الأمر، التعقيدات التي لا قيمة تواصلية لها، والتي تربك الألسن التي تملك تقاليد جيلية، لا بل ألفية. ينبغي أن يكون الاستلهام من الماضي والحاضر هو المقصود دائماً، لا للإبقاء عليهما بأكملهما، بل بالأحرى من أجل التمهيد للمستقبل"[18].

وهذه المرونة لا تنفي عن اللغة صفة التعقيد، فاللغة بوصفها شفرة تعد من أعقد أنظمة التواصل التي عرفها الإنسان، ولعل هذه من أبرز السمات التي جعلت من اللغة الأداة الأكثر كفاءة لإنجاح عمليات التواصل بين البشر، وهذا ما يكشف عنه جورج مونان بقوله: "إن اللغة بما هي مجموعة الألسن الطبيعية الإنسانية، وليست شيئاً آخر عدا ذلك، هي نسق للتواصل يشتغل في مجمله باعتباره نوعاً من الشفرة التي تتميز عن غيرها بشكل خاص جداً؛ بحيث لم نعثر إلى الآن على بنية مثل بنيتها في أي من وسائل أو أنساق التواصل الأخرى التي يستعملها الناس فيما بينهم، ولا تعود هذه الخصوصية إلى تعقيد الشفرة اللسانية في حد ذاتها بالنظر إلى البساطة النسبية لكل الشفرات الأخرى، إن هذه الخصوصية التي تَسِم اللغة تعود إلى طبيعة هذا التعقيد في حد ذاتها"[19].

والتعقيد الشديد للغة يظهر في بنيتها النحوية، وفي التباين البعيد للمبادئ

التي تتضمنها وتكونها، وهذا التعقيد والتباين غير طليق؛ فهو محكوم بقواعد قد تكون عامة من بعض الوجوه، وقد تكون خاصة بلغات معينة من وجوه أخرى، وهذا ما يعطي اللغة خاصيتها التوليدية ويميزها من سائر أشكال التواصل الحيواني. ونحن نعرف أنه لا يوجد حتى الآن ما يشبه النحو، ولو من بعيد، في نظم التواصل لدى الكائنات الأخرى؛ لا كلمات وظيفية ولا تعاقبية ولا أزمنة ولا جمل. ولا يعني ذلك أن لا شيء في التواصل لدى الحيوانات أو أعمالها يتشابه مع اللغة البشرية[20]، لكن من الواضح أن الفجوة بين التواصل لدى الحيوانات والتواصل البشري واسعة جداً، وهي أحد التحديات الكبرى التي تواجه علم النفس[21].

2 - علم اللغة ونظرية التواصل: (اللغويون هم الأكثر تسلحاً في معالجة التواصل)

يرى مارتينه أن اللسانيين هم الأفضل تسلحاً من الآخرين لمعالجة الصلات التي تقوم بين لسان ما والعالم؛ أي معاينة الطريقة التي يُمارَس فيها التواصل بين الناس[22]. فإذا صحّ ذلك، فهل يمكن أن نعدّ تاريخ علوم اللغة هو تاريخ تصور التواصل البشري؟ لعل الأمر هنا يرتبط بغياب اللغة وحضورها لدى الدارسين لا المتكلمين، فعندما لم تكن اللغة موجودة في أذهانهم، كانت تقوم بوظيفتها، ولمّا بدأت اللغة بالوجود توقفت عن القيام بوظيفتها، فوجودها يُظهر انعزالها وتجريدها، وغيابها يُظهر وظيفتها. وهذا ما يُفسر تنقّل علم اللغة بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

فحضور علم اللغة بدأ يتشكل في الغرب علماً قائماً بذاته، له محدداته وفروضه مع ظهور الحقبة البنيوية في دراسة اللغة، فهي تعني ابتداء مقاربة جديدة لحقائق معروفة، وقد ظهر رواد هذه الحقبة الجديدة بأماكن متفرقة في الماضي، في تاريخ مبكر يعود إلى القرن التاسع عشر، غير أن المحاولات المبعثرة لم تحظ من معاصريها بالاهتمام، وكان الصوت الوحيد الذي جعل من نفسه صوتاً مسموعاً بحق إلى درجة لا تزال أصداؤها تتردد حتى اليوم هو صوت فرديناند دي سوسير (1857 - 1913). إن دي سوسير يُعدّ الآن مؤسس اللسانيات

البنيوية، فهو أول من ألهم معاصريه، في قوة، بأفكار جديدة عن اللسانيات، بل إن أولئك الذين لم يخضعوا خضوعاً مباشراً لتأثيره بدؤوا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه[23].

وقد ظهر التناوب بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل جلياً لدى دي سوسير في دروسه، وهو ما كان يطلق عليه لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، وقد أعاد بنفينست صياغته بقوله: "إنهما حقاً عالمان مختلفان، على الرغم من احتضانهما للواقع نفسه، وهما يقسمان المجال لنوعين مختلفين من اللسانيات، على الرغم من أن طريقيهما يتقاطعان في كل حين، فمن جهة هناك اللغة التي هي مجموعة من الدلالات الصورية محددة بواسطة إجراءات صارمة، ومصنفة في طبقات، ومؤلفة في بنيات وأنساق. ومن جهة أخرى هناك تمظهر اللغة في التواصل الحي"[24]. وكما يرى سوسير فإن هذين العالمين يتطلب كل واحد منهما نظرية منفصلة عن الأخرى.

ونجد هنا أن سوسير قد جهد في بناء نظرية لسانيات اللغة بخلاف لسانيات الكلام التي قاربها مقاربة خفيفة، فالنظام اللغوي يقع دائماً بالنسبة له في بؤرة الاهتمام، غير أنه ليس وظيفة للذات المتحدثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثم لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغية لدى سوسير إلا أهمية ثانوية، فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام، الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة. ولذلك لم يحلل عملية التواصل بين فردين إلا تحليلاً سطحياً للغاية؛ إذ قسمها بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسية، ومرحلة فسيولوجية، ومرحلة فيزيائية. تتكرر للسامع في تتابع عكسي[25].

وقد أرسى سوسير بانحيازه إلى لسانيات اللغة تقاليد منهج يُسميه دي بوجراند: علم اللغة الخاص بالعمل المنزلي، "وكما يشي الاسم، يعمل اللغويون في المنزل (أو في المكتب) في انفصال حاسم للغاية منهم عن الواقع اللغوي، حينئذٍ سرعان ما ينشأ خطر الاستهانة بالواقع الاتصالي، أو عدم الالتفات إليه مطلقاً، وبخاصة حين يتخذ اللغويون دور المتكلم المثالي صاحب اللغة، أو المتكلم / السامع أيضاً بمفهوم تشومسكي (1965). هنا يصير، كما

نشهد ذلك غالباً في علم اللغة الشكلي، بناءُ النظرية سريع التضخم، وتُفترَض بشكل غير نقدي فروض بحتة دون اختبار كافٍ في الواقع. وربما كان علم اللغة هذا من الناحية التاريخية فصلاً مبدئياً للنظرية عن التطبيق"[26].

والتناول النظري للغة عادة ما تحكمه نُظُم افتراضية، ولا تكفي معرفة مثل هذه النُّظم لمنح الناطقين القدرة على التواصل بطريقة كافية ومباشرة، فالمعرفة الإنسانية لا ينبغي لها أن تكون مقصورة على الإمكانات فقط، بل ينبغي أن يعلم الناطقون أي الاحتمالات أولى بالاختيار وأصلح للاستعمال في موقف بعينه، ولغرض بذاته. فالنواحي الافتراضية للتقابلات المتبادلة (تبعاً لسوسير)، وجودة السبك (تبعاً لتشومسكي) دليلان غير مكتملين. وأي فهم للمقدرة لا يعتد بمرتكزات التفعيل التي يسلطها الناطقون على النظم الافتراضية، لا بد أن يكون قاصراً[27].

وهكذا تُصبح اللغة آلة مجردة بانعزالها عن سياق إنتاجها، ومثل هذه المقولات لا تحدد حقيقة اللغة، بل هي تبني وهم نظام اللغة[28]، ويبدو أن الذي أغرى هذه الفئة من علماء اللغة بسلوك هذا الاتجاه، هو وجود خصيصة في اللغة الإنسانية تُعدّ من أبرز سماتها التي تميزها عن أنظمة التواصل الأخرى، وهي الاستقلالية النسبية للمضمون عن سياق القول وسياق الثقافة، وهذه الاستقلالية (الحرية) التي غالباً ما تُدعَى بالانزياحية (Displacement)، هي قدرة الكلام الإنساني على الإشارة إلى أشياء وأصوات بعيدة مكانياً وزمنياً عن السياق المباشر للقول، فبينما ترتبط نداءات الحيوانات ولغة الأطفال ارتباطاً مباشراً بالظروف المباشرة للقول، تمتاز اللغة الإنسانية تامة التطور بإحالتها إلى سياقات بعيدة كل البعد عن ظروف إنتاجها[29].

وقد دفعت هذه القدرة علماء اللغة إلى التركيز على المفهوم المجرد للواقعة التواصلية؛ مما هيأ لهم ممارسة اختزال أكثر تجريداً للغة، ولو أنهم ربطوا الواقعة التواصلية بسياقها المرجعي لوجدوا السبل متاحة أمامهم ليَعبُروا من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام؛ حيث تدرك وقائع القول مرتبطة بسياقها الزمني. في حين جعل التقيد بلسانيات اللغة من مثل هذه الوقائع نظاماً افتراضياً

خارج إطاره الزمني، ولذلك فإن أي تناول للكلام من حيث هو واقعة تواصلية لا يكون دالاً إلا إذا أظهر علاقات التحقق ضمن سياقه المرجعي.

وفي المقابل ظهر اتجاه آخر يمكن أن يُسمَّى بـ(علم اللغة الميداني)، تمت فيه مقاربة اللغة بواقعها الاستعمالي مقاربة تامة، فتفتَّق عنه مكتسبات غاية في الأهمية، ظل لها دور بارز في توجيه علم اللغة وما انبثق عنه من تيارات حديثة، ولم يكتفِ هذا الاتجاه في بحثه اللغوي بالحفاظ على علاقة جدلية بين النظرية والتطبيق، كما فعل روّادُ الاتجاه الأول، أصحابُ النظرية المجردة والشكلية للغة، بل نجد اللغوي الميداني يختبر فروضه من خلال إسقاطها على السياق التواصلي في المجتمع، فإن وجدت لها سنداً أشاعها نظريةً في الأوساط البحثية، وإن كان خلاف ذلك فإنه يعود إلى تلك الفروض مراجعاً ومصححاً حتى تستقيم له نظريته.

وينضوي علماء اللغة الميدانيون تحت ما يُعرَف بالحركة الوظيفية في دراسة اللغة، وهي حركة مستقلة داخل البنيوية، تتصف بالاعتقاد القائل إن التركيب الدلالي والنحوي والصوتي للغة ما يتحدد بالوظائف التي عليها أن تؤديها في المجتمعات التي تعمل بها. وبالقدر الذي نعدّ فيه ترتيب الكلمات في الجملة أمراً متعلقاً بالنحو، فإنه يمكننا القول إن البنية النحوية تتحدد طبقاً لما تمليه مقتضيات الأحوال التواصلية للجملة، فالنظام النحوي، وفقاً لذلك، ليس اختزالياً منعزلاً؛ فأبحاثه تدفع باتجاه السياق التواصلي، فعندما نُرجِع البنى المجردة إلى تحققاتها الفعلية، تظهر أهمية دراستها ضمن ظروف إنتاجها، وبتعبير نستعيره من (ألتوسير): تُسهم العناصر الاجتماعية الأخرى في تحديد اللغة بشكل متزايد[30]. ولهذا فإن تَعَاطي البحث اللغوي الحديث مع البنى المجردة منفصلة عن سياقها يُمكن أن يُعدَّ دراسة للغة، ولكن إلى حد ما، أقول: (إلى حد ما)؛ لأن النظريات الوظيفية للغة ترى أن الجانب الاجتماعي يبلور النحو في كل لغة، وهنا يتم التعامل مع تحديد أكبر للغة مصدره العناصر الاجتماعية الأخرى[31].

ويبدو أن فئة من علماء النفس قد أدركوا هذا الأمر[32]؛ فنجد أن جيروم

برونر يذهب إلى أنه ليس بالإمكان تعلُّم كيفية استعمال اللغة في مختبر، وإنما السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى إمكان تعلّمها هو استعمالها في إطارها التواصلي، ولم تحدد الأنظمة النحوية قواعد استعمال اللغة إلا نادراً، ليس لأن هذه الأنظمة ليست ذات اهتمام عميق، فلعلها تكشف لنا الكثير عن شكل العقل البشري، بل لأن الأطفال الذين يكتسبون اللغة ليسوا نحويين أكاديميين، يستنتجون قواعد اللغة على نحو تجريدي ومستقل عن الاستعمال، وأي لغة مهما كانت، فهي تخضع لطريقة نظامية في التواصل مع الغير، والتأثير في سلوكهم وسلوكنا، وتشكيل الانتباه والحقائق التي تلتزم بها بعد ذلك، تماماً كما نلتزم بحقائق الطبيعة[33].

وهنا يَسهُل أن نضع أهمية الأنظمة النحوية المجردة في موضع الشك؛ فالجزء الكبير مما لا يقال إلى ما يُقال في معظم عمليات التواصل اللغوي يقلل من أهمية المقاربة التي تجعل الأنظمة النحوية وحدها ضرورية لفهم اللغة ومعرفة كيفية استعمالها، وفي الواقع فإن الحصول على إواليات قوية تسمح باستعادة ما لا يقال هو أهم على ما يبدو من إعمال التحليل النحوي المُعمّق في ما يقال، وهو الذي يمكن أن لا يكون سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، لا بل الذي يمكن أن يكون مُضلِّلاً بالمعنى الحرفي للكلمة، كما يقال: (هذا قمة الذكاء!) أمام مظهر جلي من مظاهر الغباء[34]. ولهذا فإذا كانت اللغة تُمثِّل مجموعة من القوانين المتعارف عليها، ابتداء من المستوى الصوتي وانتهاء بالمستوى الدلالي، فإن وظيفة هذه المستويات المتحققة تتجلى ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي الأوسع. ومتكلم اللغة لا يستشعر مثل هذه القوانين في جميع عمليات تواصله وتفاهمه الناجحة، فهي جزء من ذاته المُتحدِّثة، تلك الذات المنخرطة دائماً في إطارها الاجتماعي والحياتي.

وهذه القوانين التي يتكئ عليها المتكلم في فعل التواصل تظل لا شعورية إلى أن يتم خرقها أو نقضها[35]، وعلى هذا النحو يكون فعل التواصل فعلاً لا واعياً، ذا شكل دائري لا نهائي، تندرج تحته كل الأفعال والأشكال الممكنة. ويعد اللاوعي في التواصل معطى نسقياً ينبثق عن طبيعة الميكانزمات الفاعلة فيه، ولذلك فهو معطى راسخ بين الأشخاص، ولا يمكن التواصل إلا من

خلاله، فالتواصل مع شخص ما مهمة معقدة إلى حد يستحيل معه القيام بها بشكل واعٍ، وحينما تفعل ذلك فإنك تعوق السير الطبيعي للتواصل، ويمكن بشيء من المبالغة القول إن ما ترسله إلى الآخرين هو لا وعيك[36].

وعلى وجه العموم فإن الحركة الوظيفية تهدف إلى إبراز أهمية عمل اللغة في المجتمع من حيث كوْنها أداة. والذي يشترك فيه جميع أتباع الاتجاه الوظيفي، هو الاعتقاد بأن بنية الكلام تحددها الفائدة المتوخاة من استعمالها، والسياق التواصلي الذي ترد فيه. ومن ثم يمكن القول إن النظام اللغوي للسان ما يبدأ من اللحظة التي يَكُفُّ فيها عن التجريد، ويأخذ بعين الاعتبار بيان كيفية استعمال اللغة في المواقف التواصلية، وهكذا فإننا نَعبُر من لسانيات اللغة (بمفهومها النظري) إلى لسانيات الكلام (بمفهومها الوظيفي). ومن أوائل دعاة الحركة الوظيفية في اللسانيات الحديثة لغويو حلقة براغ، بل إنه يُطلَق غالباً على هذه الحلقة في دوائر البحث اللغوي اسم (علم اللغة الوظيفي)، ومصطلح (وظيفة) لم يعرف بدقة في النصوص الصادرة عن حلقة براغ، وإنما استعمل بمعنى ضمني، وإذا ما عُدنا إلى تعريفهم للغة الوارد في بعض أدبياتهم الأولى: "اللغة نسق من وسائل التعبير المناسبة لهدف ما"[37]، فإنه يمكننا تعريف (الوظيفة) بكونها المهمة الموكولة إلى عنصر لساني بنيوي (طبقة، آلية) للوصول إلى هدف في التواصل البشري[38].

وحلقة براغ اللغوية لم تعن - خلافاً لمدارس بنيوية أخرى - بشكل مكثف باللغة الشعرية فحسب، بل إنها تؤكد أيضاً منذ البداية الخاصية الوظيفية / التواصلية للغة[39]، فالوظيفة فهمت لديهم بمعنى لغوي عام على أنها "ما تُستعمل له وحدة ما، فاللغة تُستعمل وسيلة للتفاهم بين البشر، ولذلك ينتج عن هذه الوظيفة في التواصل مهام تتجاوز بحث النظام اللغوي"[40]. فهم يرون أن بنية النظم اللغوية يتم تحديدها بمقدار ما تبديه من مرونة تتلاءم مع وظيفتها الرئيسة، وهم يميلون إلى إبراز أهمية (التعددية الوظيفية) في اللغة، وإلى توكيد الجوانب التعبيرية والاجتماعية والدلالية، إضافة إلى الوظيفة الوصفية[41].

وقد تأثر عالم النفس الألماني كارل بولر (1879 - 1963) بحلقة براغ،

وحدد في خلاصته التركيبية حول اللغة، التي نشرها عام 1934م، ثلاث وظائف للغة، توافق الفاعلين الثلاثة الأساسيين بالنسبة للتواصل: (العالَم، المتكلم، المخاطب)، وهذه الوظائف هي: أولاً: الوظيفة المعرفية (أو وظيفة تمثل العالم)، وهي تناسب استعمال اللغة قصد الإخبار (نقل معلومات واقعية). ثانياً: الوظيفة التعبيرية (أو وظيفة الإفصاح)، وتقدم معلومات حول الأحوال الداخلية للمتحدث أو استعداداته أو مواقفه. ثالثاً: الوظيفة النزوعية (أو وظيفة النداء)، وهي تناسب استعمال اللغة بقصد التأثير على المرسل إليه، أو بقصد إنتاج تأثيرات ذريعية. والبنيات اللغوية بالنسبة لبولر - كما بالنسبة للوظيفيين عموماً - تفسر عن طريق وظائف اللغة[42].

ومن أبرز علماء حلقة براغ رومان جاكوبسون (1896 - 1982)، الذي حاول إعادة صياغة وظائف اللغة المتنوعة في إطار نموذج جامع يُشكِّل التواصل مفتاحاً له، فبدأ من علاقة ثلاثية بين المتكلم والمستمع والرسالة، ثم أضاف ثلاثة عناصر تكميلية أثْرَت نموذجه. وهذه العناصر هي: الشفرة، وقناة التواصل، والسياق. وعلى أساس نظام من هذه العناصر الستة يعطينا جاكوبسون مخططاً ذا وظائف ست، حيث يتطابق المتكلم مع الوظيفة الانفعالية، والمستمع مع الوظيفة الإقناعية، والرسالة مع الوظيفة الشعرية، بينما تشير الشفرة إلى الوظيفة اللغوية الشارحة، وقناة التواصل والسياق هما حاملتا الوظيفتين التعاطفية والمرجعية. وهذا النموذج الذي أتى به جاكوبسون مثير للاهتمام؛ لكونه يصف الخطاب وصفاً مباشراً، وليس كبقية من بقايا اللغة ولكونه يلحق وظيفة الشفرة بعملية الربط التواصلي[43].

وقد حظيت خطاطة التواصل هذه التي اقترحها جاكوبسون باهتمام كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فعرفت انتشاراً كبيراً في تعليم اللغة وتعليم التواصل على الخصوص. ويوضح جاكوبسون أن الخطاب لا ينحصر في وظيفة واحدة من هذه الوظائف الست فقط، بل يؤدي عدة وظائف مع هيمنة واحدة منها؛ إذ إن هناك تراتبية بين الوظائف في الملفوظات المنتجة. وأول نقد وجه لتصنيف جاكوبسون بوجه عام، ينصب على كون كل وظيفة من هذه

الوظائف لا تستند بالضرورة إلى عناصر بنيوية خاصة باللغة، فمن الصعب العثور على معايير لغوية صرفة للتمييز بين الوظائف. أما النقد الثاني، فيتمثل في أن هذه الوظائف توجد في أنساق تواصل غير لغوية، فهي ليست وظائف خاصة باللغات الطبيعية[44].

ويمكن القول بأنه لم يتسع مفهوم أي مصطلح من مصطلحات البنيوية اللسانية بقدر ما اتّسع مفهوم مصطلح (الوظيفة)، فقد عَدّت الجلوسيمية[45]، من خلال فهم رياضي صارم، الوظيفة علاقة تبعية بين قطبين ثابتين، ولا يجوز وفق هيلمسليف أن تصنف وحدات لغوية ما إلا بحسب وظيفتها، وليس بحسب معناها، ولذلك فإن المذهب اللساني لديه يخضع لنظرية العلامات التواصلية، وليس من الضروري أن تكون هذه العلامات ذات طبيعة لغوية؛ إذ يمكن - على وجه التساوي - أن تكون علامة من علامات المرور أو أي شيء آخر يتحمل نقل معلومة ما[46]. أما الوصفيون فقد ساوَوا الوظيفة بالموقع؛ فوظيفة عنصر ما: هي مجموعة المواقع التي يمكن أن يشغلها، وتحددها اختبارات حول التوزيعات الممكنة[47].

بينما يستند مارتينه في استعماله لمصطلح (وظيفة) إلى مفهوم مركزي في لسانياته، وهو الورود التواصلي، وهذا الفهم الذي يُعدّ أكثر تداولاً لمصطلح (وظيفة) ينتمي بوضوح إلى إرث حلقة براغ، ويقضي بأنْ تُحلل الملفوظات اللغوية اعتماداً على الكيفية التي تساهم بها في سيرورة التواصل. ويأتي اختيار مارتينه لوجهة النظر الوظيفية من الاقتناع بأن كل بحث علمي يتأسس على إيجاد دور ما، وأن الورود التواصلي هو الذي يسمح بفهم أفضل لطبيعة اللغة وديناميتها. وستفرز جميع السمات اللغوية، وتصنف بالدرجة الأولى اعتماداً على الدور الذي تؤديه تلك السمات في توصيل المعلومة، وإذا كان على لسان ما أن يرضي دوماً احتياجات التواصل، وهي احتياجات تخضع لتغييرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل، التي هي لسان ما، أن تتلاءم مع شروط جديدة[48]. وقد طوَّرت وظائفية مارتينه، دون أن تتخلى عن البنيوية في مستوى مبادئها الأساسية، ضرباً من النسبية، وضرباً من الواقعية، (مقابل البحث عن

الكليات، ومقولة المتكلم الواضع المثالي لدى التوليديين)[49]، فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوع الاستعمالات، ولا تختزل اللغة في بنية مجردة[50].

ومعظم الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية اتخذت في دراستها لجوانب التواصل اللغوي نظرة ضيقة، لم تتجاوز حدود الجملة الواحدة في أغلب الأحيان، وقد يكون ذلك سبباً لعدم إحرازها نجاحاً ذا بال في حل القضايا الرئيسة للتواصل اللغوي، فاللغة تستعمل لتحقيق التواصل التفاعلي في مختلف مجالات الحياة، والنفاذ إلى الجوهر الحقيقي لهذا التفاعل وفهم طبيعته لا يتم من خلال التموضع حول إطار الجملة المفردة، بل لا بد من تجاوزها والالتفات إلى التفاعلات التواصلية المتعلقة بالنصوص والخطابات. وهذه مفارقة واضحة وقعت فيها اللسانيات الوظيفية الحديثة حينما تمسكت بنحو الجملة، واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول الاستعمال القائم للغة من خلال التركيز على وظيفتها الاجتماعية ودورها التواصلي، متغافلة في ذلك عن حقيقة ذات أهمية بالغة، وهي أن التواصل اللغوي لا يكون بالجمل وإنما بالنصوص.

وقد استشعر عالم اللغة الشهير إميل بنفينست (1902 – 1976) هذا الأمر من خلال نقده للسانيات اللغة، ودعوته إلى ضرورة إعادة النظر في النظريات اللغوية المتعلقة بالتواصل الحي، وتمثل ذلك لديه فيما عرف بـ(اللسانيات التلفظية) التي أوجدت نظرية لسانية قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغوية في اللسانيات الخطابية، ولا سيما الجوانب الذاتية والشخصية للفرد المتكلم. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيرية يفضل بنفينست دراسة الجملة باعتبارها وحدة تعبير خطابية تسمح بالانتقال من مجال اللسان بوصفه نسقاً من العلامات لنلج عالماً آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة للتواصل المتجلي في الخطاب[51]، فالوحدة الأولى لمعنى اللغة الحية لديه ليست العلامة المعجمية، ولكنها الجملة التي كان يسميها محفل الخطاب، فهي التي تحتوي من وجهة نظره على الحد الأدنى من فعل الإسناد التركيبي، وهي لذلك الوحدة الأولى للغة التي يمكن أن تقوم في تدرج المستويات اللغوية بوظيفة وحدة تواصلية ممكنة (منطوق، وحدة اتصال، نص).

إنَّ بنفينست هذا اللساني المختص بالفارسية القديمة، الذي عاش على

هامش البنيوية وقبل أن تعرف اللسانيات الخطابية أولى خطواتها، فتح الباب واسعاً أمام اتجاهات جديدة للبحث اللساني تمكن من معانقة مجالات بين لغوية أرحب من الجملة، حيث التعبير هو النص والخطاب[52].

ويُعدُّ مايكل هاليداي من بين الدارسين الذين اعتنوا بتطوير الألسنية الوظيفية، فتميزت أعماله عن غيره من الباحثين في هذا الميدان بإدخاله النص والخطاب ضمن دائرة اهتمامه، بحيث يمكن القول إن هاليداي من واضعي نموذج النحو الوظيفي / النصي، هذا النوع من النحو الذي خرج من رحم حلقة براغ ومن النحو الوظيفي الذي أنشأه العالم البريطاني فيرث. فقد تبين لهاليداي أن معرفة كيفية عمل اللغة بوصفها نظام تواصل يستوجب الانتقال من مستوى الجملة إلى مستوى النص، ومثل هذا الطموح الداعي إلى توسيع سياقات الدراسة يشهد على أقدمية الاهتمام بالنصوص والخطابات في الدراسات الأنجلوساكسونية، ولا سيما في أعقاب اللسانيات الوظيفية المنحصرة في إطار الجملة.

وإحدى نقاط القوة في عمل هاليداي إدخاله البعد الاجتماعي في اللسانيات؛ بحيث يمكن نعت عمله بالمقاربة السوسيو - وظيفية للغة، وهذا التداخل من نواح عديدة مصدر مفيد لتحليل اللغة والخطاب تحليلاً اجتماعياً. وإذا كان هاليداي يندرج بوضوح ضمن إطار الوظيفية البراغية والفرنسية، ويستوحي أفكاره من أعمال مدرسة لندن ومدرسة كوبنهاغن (هيلمسليف)، فإن اهتمامه بالأنثربولوجي مالينوفسكي يفسر قوة تأكيده وجود صلة بين البنيات الاجتماعية واللغوية، وليست اللغة لديه مجرد جزء من سيرورة اجتماعية فحسب، بل هي تعبير عنها كذلك؛ ولهذا فهي منظمة بكيفية تجعل منها في الوقت نفسه استعارة للسيرورة الاجتماعية، فالتمفصل بين المعطيات الاجتماعية والصور اللسانية يتم بفضل ما يطلق عليه هاليداي الميتا/ وظائف، وهي بالنسبة إليه محاولة نظرية لإدراك العلاقة بين الصور الداخلية للسان واستعمالاتها ضمن سياقات الحياة الاجتماعية[53].

وقد أتاح ذلك لهاليداي الخروج من النسق للتوجه نحو النص، فمفهوم

النص يحتل قلب لسانياته، وعلم اللغة الوظيفي لديه "يحترم كلية النصوص وخصوصيتها، بدلاً من مجرد استيعاب محتوياتها داخل مخطط مبجل ومفرط في تجريديته، فلكل نص يقدم هذا النوع من التحليل وصفاً للأنساق اللغوية، ولكن البناء الذي يكشف عنه التحليل لا يترك كما هو؛ فاللساني الوظيفي يسعى دائماً إلى فهم سبب وجود هذه الأنساق اللغوية بالذات، وتعليل ذلك من زاوية الاحتياجات الاجتماعية والتواصلية التي جاء النص ليخدمها" [54].

وفي عام 1980م اقترح هاليداي بدوره تنميطاً وظيفياً يُقيم بشكل صريح علاقات بين البنيات النحوية للغة ما ووظائفها، وهو في ذلك أقرب إلى تحليلات بولر منه إلى اقتراحات جاكوبسون، وقد وضع الوظائف الثلاث التالية: الوظيفة التمثلية (التصورية) التي تتيح للمتحدث التعبير عن حالته الداخلية وعن العالم الخارجي في الآن نفسه. والوظيفة البينشخصية التي تسمح بإقامة وحفظ وتخصيص العلاقات بين أعضاء المجتمعات. والوظيفة النصية التي تمكن من تنظيم الخطاب المناسب للظرفية. وهذه الوظائف إما من صميم اللغة (وهو حال الوظيفة النصية)، وإما خارجة عن اللغة، وتحيل إلى الواقع الاجتماعي والثقافي، مثل الوظيفة التمثلية والوظيفة البينشخصية. إن هذا التصنيف الذي وضعه هاليداي يستند إلى مسلمات تختلف قليلاً عن تلك التي تستند إليها حلقة براغ، التي يستلهم منها كل من بولر وجاكوبسون، فبالنسبة للسانيي براغ تستطيع وظيفتان أو أكثر أن تعملا في الملفوظ نفسه إلا أن واحدة منها هي التي تهيمن، أما بالنسبة لهاليداي فجميع الوظائف في جملة ما تشتغل في الوقت نفسه من دون أن تكون لإحداها الأسبقية[55].

ومن بين الوظائف الثلاث للغة التي ميزها هاليداي فإننا معنيون بالدرجة الأولى بالوظيفة التمثلية والوظيفة البينشخصية؛ فالأولى تعنى بالبعد الإدراكي للغة؛ أي بالطريقة التي توفر بها اللغة بنى لتصوير ما يمر به المتكلمون من تجارب، وما يراودهم من شعور. أما الثانية فتضيف إلى هذه التصورية مساهمة المتكلم الشخصية في حقل التواصل: إشارته إلى وجهة نظر فردية، وأداءه لفعل ما من خلال الكلام، وتقييمه للسامع وسياق القول وتأقلمه معها، وكل ذلك يتم

من خلال ربط بناء اللغة بالبناءين الاجتماعي والثقافي من جهة، وبالعلاقات التواصلية بين المتكلمين من جهة أخرى[56].

وبناء على ذلك فإن هاليداي وأتباعه لا يتصورون اللسانيات باعتبارها تقنية ميكانيكية غرضها إعطاء تفاصيل عن تركيب النصوص ضمن الحدود الضيقة للنحو والصوتيات، والفرق بين مقاربته وبين التحليل اللساني الكلاسيكي الذي طبقه جاكوبسون على القصائد هو أن النموذج اللساني الذي استعمله هاليداي وأتباعه يحاول بجد أن يشتمل على أبعاد تداولية واجتماعية وتاريخية للغة. فالتداولية ترتبط بالعلاقات بين اللغة ومستعمليها، ولذلك فإن ما تعنى به لا يركز على بناء المحادثة فقط، بل على كل أشكال التواصل اللساني كتفاعل بين المتكلمين، وهناك أيضاً العلاقات المتنوعة بين استعمال اللغة وأنواع سياقاتها المختلفة، وبشكل خاص العلاقات مع السياقات الاجتماعية وتطوراتها التاريخية، وكذلك وبشكل أساسي أنظمة المعرفة المشتركة داخل الجماعات وبين المتكلمين التي تجعل من التواصل أمراً ممكناً[57].

3 - علم لغة النص ونظرية التواصل: (تواصلنا لا يكون إلا بالنصوص)

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ظهوراً متزايداً لاتجاهات لغوية متعددة ومتنوعة، هدفت في مجملها إلى مقاربة اللغة في إطارها التواصلي والاستعمالي، وهي بذلك تولي أهمية بالغة للنظر إلى اللغة بوصفها خطاباً تفاعلياً ضمن سيرورة اجتماعية متغيرة. والعلماء الذين أسّسوا لهذه الاتجاهات والمدارس لم يكونوا علماء لغة بالمعنى الضيق، بل كانوا أصحاب اهتمامات متعددة وثقافة واسعة بشكل ملحوظ، وبعض هؤلاء لم يُعرَف في الأوساط العلمية بوصفه لغوياً، بل عُرف بوصفه فيلسوفاً أو عالم نفس أو عالم اجتماع. . .إلخ، له مباحثات لغوية استطاعت أن ترقى، بفضل عمقها وطرافة موضوعها، إلى تشكيل اتجاهات لسانية لها أتباعها ومريدوها في الأوساط اللغوية.

وقد أوجد هذا الانفتاح على عالم الثقافة والمعرفة في حقل علم اللغة

مجموعة من فروع اللسانيات الحديثة الموسَّعة، نحو: اللسانيات الوظيفية، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التداولية، واللسانيات السيميائية، واللسانيات النصية، واللسانيات الثقافية. . .إلخ. والأساس النظري الذي يجمع بين هذه الفروع، على تنوع مناهجها وتعدد مشاربها، هو ضرورة النظر إلى الواقعة اللغوية في سياقها التواصلي. ويرى روجر فاولر أنه لو اعتبرنا أن اللسانيات ليست أكثر من الدراسة البنيوية للتركيب وعلم الدلالة والصوتيات، لكانت مساهمة اللسانيات محدودة جداً، غير أن مجال اللسانيات اتسع كثيراً في السنوات الثلاثين الأخيرة ليشمل استقصاءات متطورة في هذه الفروع الجديدة للتواصل عن طريق اللغة[58].

ومعظم هذه المشاريع اللسانية لا تزال قيد المناقشة والتطوير، إلا أن المفارقة تكمن، ولأول مرة في الدرس الغربي، في أنْ تصبح مجموعة الأقوال المنجزة بهدف التواصل موضوعاً للدرس والتحليل، بدءاً من الحوارات الألصق بحياتنا اليومية، ومروراً بالنصوص الأدبية، والأقوال التي لها صبغة مؤسساتية، وما تنتجه وسائط الاتصال للجماهير، فأنْ يكون الإنسان كائناً لغوياً، فذلك ما لا نزال نردده منذ زمن بعيد، أما أن يكون إنساناً تواصلياً، فهذه انعطافة ما زالت الاتجاهات اللسانية الحديثة تتلمس فيها خطواتها الأولى.

ومنذ أن انقاد البحث اللغوي بقوة، في السنوات الأخيرة، من المعرفة القائلة إن التواصل لا يتحرك في حدود وحدات لغوية من كلمة (تحقق الوحدة المعجمية) وجملة (تحقق الوحدة النحوية) فقط، بل إن التواصل بشكل عام يوجد في محيط نصوص منطوقة ومكتوبة، فإن علم اللغة يتجه بقوة نحو بحث النصوص وأبنية الأنماط المرتبطة بذلك. والآن يعد النص، بوصفه تحقيقاً للغة، موضوع بحث متعدد الطبقات، يجب أن ينظر إليه من جوانب مختلفة وتبعاً لذلك خُص بناء الأنماط أيضاً بوجهات نظر متباينة، لها جميعها تبريرها، طالما تعنى أخيراً، وبشكل دائم، بعلاقات اللغة / التواصل ونظام مجتمع محدد[59].

وأكثر هذه الفروع لصوقاً بالواقع اللغوي المتمثل بالنصوص والخطابات ما عُرف في الدوائر الغربية بـ(علم لغة النص)، بل يمكن أن يُسمَّى هذا الفرع ضمن

طور من أطواره بـ(علم لغة التواصل)، إذ تبيّن لنا أن معظم روّاده ينطلقون من رؤية مفادها بأن التواصل اللغوي لا يكون إلا بالنصوص والخطابات. "فالنص هو الشكل الأساسي للتنظيم الذي تتجلى فيه لغة إنسانية، فحين يتواصل الناس لغوياً، بوجه عام، فإنهم يتواصلون (يتكلمون / يكتبون) في صورة نصوص. ولما كان التواصل الإنساني فعلاً اجتماعياً دائماً، فإن النص في الوقت نفسه هو تلك الوحدة التي ينجز بواسطتها النشاط اللغوي بوصفه نشاطاً اجتماعياً تواصلياً. النص إذن وحدة تواصلية؛ أي وحدة ينظم فيها تواصل لغوي"[60].

فالاشتغال بالنصوص والخطابات غيَّر الطبيعة النظرية والفعلية لعلم اللغة؛ فبعد أن كان علماً شكلياً وصورياً، أصبح اليوم علماً وظيفياً وتواصلياً. ومن ثم ينظر إلى هذا العلم على أنه مرحلة انتقالية في تطور علم اللغة، كان لا بد منها لوضع التواصل البشري ضمن أفق البحث اللغوي. فعلم اللغة بوجه عام يهدف إلى وصف اللغة الإنسانية، ويسري هذا الهدف على علم لغة النص أيضاً، غير أن علم لغة النص يتجه في المقام الأول إلى الورود الطبيعي للغة؛ من أجل وصف كل الظواهر وثيقة الصلة بالتواصل البشري، وتُفضِي هذه النظرة القائمة على أساس الاستعمال إلى وحدة التواصل الكلية وهي النص، (بناء على أن النص هو اللغة في حالة استعمال)؛ فالعلامات اللغوية لا يمكن أن ترد إلا في سياق نصي، ونحن عندما نتحدث، كما يقول هارتمان، لا نتحدث إلا بنصوص؛ فكل المتكلمين والشعراء (الأدباء) والفلاسفة...إلخ، بوصفهم حاملين ومستعملين للغات ومشتركين فيها، هم منتجو لغة طبيعية، إنهم لا يتحدثون إلا بنصوص، أو بالأحرى هم يتحدثون بجمل من مفردات في نصوص[61].

ولذلك نجد بعض علماء لغة النص المتحمسين لهذا الفرع من علوم اللغة، يذهبون إلى أن علم اللغة لا يمكن أن يكون إلا علم لغة النص، وهذا يعني أن كل تحليل لغوي يجب أن ينطلق من النص بوصفه إطاراً للوصف[62]. فاللغةُ نصّ، ويعني النظر إلى اللغة على أنها نص، جعل اللغة في ورودها التواصلي منطلقاً للبحث. فيمكن للمرء بواسطة النص أن يشير إلى كل ما يقع في اللغة أثناء

ورودها التواصلي بين شركاء في إطار اجتماعي، فإذا جمعت هذه المقولة مع مطلب تأسيس لسانيات للنص باعتبارها فرعاً جديداً داخل علوم اللغة، فإنه يتضح أن النص بوصفه حدثاً لغوياً لا يمثل منطلقاً للبحوث بمفهوم ظواهر الكلام فحسب، بل إنها تُعلِّم أيضاً هدفها؛ أي أن بحث الاستعمال اللغوي أو بشكل أدق بحث الواقع الاجتماعي / التواصلي التام للغة يقدم بوصفه مجال بحث مستقل بذاته إلى جانب البحث التقليدي للغة بوصفها نظاماً مفترضاً[63].

ويبدو أن دور علم لغة النص الذي تتزايد أهميته باطراد في كثير من البلدان لا يشير إلى تحول عن استكشاف الأقصر إلى استكشاف الأطول من نماذج اللغة فحسب، بل إنه يُشير أيضاً إلى تحول في الفكر على حد تعبير توماس كوهين؛ فانشغال علم اللغة سابقاً بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف النصوص التواصلية، يتحول إلى اهتمام جديد بحدوث التجليات الطبيعية للغة؛ أي النصوص، إذ ربما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات مفردة، أو جمل، ولكنها تقع في نصوص؛ أي في أشكال من اللغة ذات معانٍ قُصِد بها التواصل. ودلالات هذا التحول في مجال البحث بالغة الأثر حقاً؛ إذ إننا نجعل الاهتمام يتجه إلى إجراءات استعمال اللغة للتواصل بدلاً من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن[64]. وإن كان لا بد من تحليل الصيغ المنعزلة والمجردة فلا يكون ذلك، وفقاً لبيتر هارتمان، إلا بمدخل منهجي يهبط أساساً من النص، دون إغفال قيود الانعزال عن الكُلّ النصي.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المراحل الأولى لنشأة علم لغة النص، وعادة ما يؤرخ لها ببداية النصف الثاني من القرن الماضي، لم تلتفت إلى القيمة الاستعمالية والتواصلية للنصوص والخطابات، ويبدو أن لسانيات الجملة كان لها دور في توجيه هذه البدايات التي عُنيت باللغة باعتبارها نظاماً دون إعطاء أهمية لجانبها الاستعمالي، وعندما تنبهت لسانيات الجملة إلى الجانب الوظيفي لاستعمال اللغة، وقطعت فيه شوطاً لا بأس به، بدأت فئة من علماء لغة النص تنحو هذا النحو في دراسة النصوص والخطابات، معتقدين أن حقلهم العلمي هو أجدر بذلك من غيره، مع أننا لا ننفي عنه في هذا الجانب التأثر بالمكتسبات

التي حققتها لسانيات الجملة وخصوصاً ما توصلت إليه اللسانيات الوظيفية واللسانيات الاجتماعية والتداولية.

ومن هنا نجد أن المرحلة الأولى لعلم لغة النص، التي يمكن أن يطلق عليها اسم (علم لغة النص النظامي) أو ما يُسمّى بالنهج المجاوز للجملة، طبقت المنظورات الألسنية على النصوص، مركزة تركيزاً كلياً على الوسائل اللغوية التي تربط بمساعدتها الجمل إلى تتابعات متماسكة. وفي هذه المرحلة عدّ النص وحدة تكبر في حجمها الجملة بينما تحتفظ بنفس خصائصها.

بينما تُعنوَن المرحلة الثانية منه بـ(علم لغة النص التواصلي)[65]، وفي هذه المرحلة لا يُرى النص، إلى حد كبير، تتابعاً من الجمل (مبنياً من وحدات لغوية أصغر)، بل ينظر إليه بوصفه بنية كلية تُعزَى إليها وظيفة تواصلية معينة. ويعيب هذا الاتجاه على المرحلة الأولى أنها تُظهر مجال موضوعها بمظهر مثالي للغاية، فتعالج النصوص بوصفها موضوعات مستقلة ثابتة، ولا تراعي بشكل كافٍ أن النصوص متضمنة دائماً في سياق التواصل، وأنها توجد دائماً في عملية تواصل معينة، يُمثل فيها المتكلم والسامع أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية أهم العوامل. فالاهتمام يجب ألا يكون منحصراً في البنية اللغوية للنص، بل يجب أن تُعطَى قيمته التواصلية أيضاً الاهتمام الأكبر[66].

وبعض الدارسين لا يعد هذين الموقفين الأساسيين لعلم لغة النص تصورين بديلين بل متكاملين، ويتصل بعضهما ببعض اتصالاً وثيقاً، ولكي نقوم بتحليل لغوي كافٍ للنص يجب علينا مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين؛ إذ ربما يمكن بوجه عام - كما يرى هارتمان - أن توصف نصوص بوسائل نصية داخلية (النهج القائم على النظام)، ولكن يجب لتعريف النصوص الانتقال إلى معايير نصية متجاوزة، أي إلى وظيفة النصوص (النهج القائم على الاستعمال). ومن هنا يوصف النص بأنه وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، ولا يمكن أن نحرز الكفاءة التواصلية إلا مع تمام مضموني ونحوي نصي (يجب ألا ينظر إلى التمام المضموني، كما قيل، على أنه مطلق، بل إنه متعلق دائماً بالهدف المتعين للمؤلف)، ويطابق التعريف الآتي للنص ذلك الشرط؛ حيث يَسِم المصطلح

(نص) تتابعاً محدوداً من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلاً إلى وظيفة تواصلية مدركة[67].

وإذا استطاع بعض الباحثين أن ينجح في الدمج بين هذين الاتجاهين ليخرج بتوليفة ما لتعريف النص، فإن الحال مختلف أمام علم تصنيف النصوص، فالبحوث المؤسسة على نظام اللغة لم توفّق في وضع أوجه تفريق أكثر دقة مميزة لأنواع النصوص، فأوجه التمييز المقترحة بناء على سمات نحوية، على سبيل المثال في نصوص عملية وغير عملية، لن تبلغ مدى بعيداً، وعلى العكس من ذلك يمكن أن يحكم على النهج البحثي الذي توجهه نظرية التواصل، الذي يستهدف حل إشكالية أنواع النصوص انطلاقاً من جوانب موقفية وتواصلية/ وظيفية، على أنه نهج واعد بالنجاح إلى حد بعيد، وهو يناسب بقدر بالغ المدى أيضاً معرفتنا الحدسية (اللغوية – اليومية) بأنواع النصوص.

إن تصنيف اللغة اليومية للنصوص ليس واسعاً فحسب، بل متعدد الجوانب إلى حد ما أيضاً، ويمكن أن يوسع باستمرار حين تتطلب احتياجات تواصلية ذلك، وفيما يتعلق بالسمات الجوهرية التي تعد أساس مفاهيم أنواع النصوص في اللغة اليومية، يصل بعض الباحثين إلى النتيجة الآتية، وهي أن المعايير الحاسمة تتبع في الأساس ثلاث مقولات: موقف التواصل ووظيفة النص، ومضمون النص. ويعزى لوظيفة النص في ذلك دور مهيمن باعتبار أنها تقرر كيفية التواصل، أما البناء المضموني، فليس له إلا أهمية تخصيص النص[68].

وبناء على ذلك يظهر أن السمات النحوية المحضة لا تؤدي عادة دوراً مهيمناً في تحديد أنواع النصوص؛ إذ توجد نصوص يمكن أن يكون لها تأثير تواصلي تام، وإن كانت غير نحوية إلى حد ما (الشعر)، وتتضمن أخطاء نحوية (في حال المتحدث بغير لغته الأم)، فجودة السبك المتتابع للنصوص لا يمكن أن تختزل في الصحة النحوية للجمل التي ترد فيها؛ ذلك أن أحد أهم العوامل المحددة لجودة السبك هو التمام التواصلي، ومن ثم فإن الصواب النحوي لا يعد قانوناً وفقاً للسانيات النص، بل يعد تعويضاً؛ أي معياراً يلجأ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محددة، أو هو تفضيل أي معيار يفضل على غيره حينما تتعدد

الاحتمالات[69]. وعلى العكس من ذلك يمكن أن تذكر تتابعات جملية تتكون من جمل جيدة السبك نحوياً ودلالياً، ولكنها نصوص بالكاد؛ لأن وظيفتها التواصلية تساوي القيمة صفراً، وعلى هذا فإن التمام التواصلي من شروط جودة السبك، ودونه لا يتكون نص.

وبالنظر إلى السياق الاجتماعي الكبير نجد أنه بالإضافة إلى النصوص التي تعمل بوصفها وحدات تواصلية متحققة لغوياً، هنالك أيضاً وحدات تواصلية غير لغوية، مثل حركة اليدين، والنظرات، وتعبيرات الوجه. وإنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية والاجتماعية قد حدد بشكل واضح؛ إن بعضها يحدد تطبيقه على النص المكتوب من العمل الأدبي، وبعضها الآخر يرى فيه مرادفاً للخطاب اليومي، وبعضها يعطيه توسعاً سيميائياً متنقلاً، فيتكلم عن نص فيلمي، وعن نص موسيقي وعن نص فوتوجرافي. . .إلخ.

ولما كان من الواجب أن نفرق مع ذلك بوجه عام بين إشارات تواصلية لغوية وإشارات غير لغوية، فإن النص يُفهم قبل أي شيء على أنه الجزء اللغوي من فعل التواصل. وقد ركز بعض علماء لغة النص، حتى أولئك المهتمين بالجانب التواصلي، على المكون اللغوي للنص، ويظهر ذلك جلياً في تعريفات النص المختلفة والمتنوعة لدى معظمهم[70]، وفي هذا المقام يحدد فان دايك موضوع علم لغة النص بتلك النصوص التي تعد صيغاً خاصة لعبارات اللغة، وإن هذا ليعني لديه أن نصوص اللغة الطبيعية هي التي تشكل الموضوع الأساس لعلم النص، بخلاف النصوص التي تعد جزءاً من أنساق أخرى (علاماتية)، مثل أنساق الموسيقى، والصورة والسينما والرقص والحركة. . .إلخ، وإنه لمن الممكن أحياناً نعت التواصل المكتوب بلغة اصطناعية بمسمى النص، ومن ذلك مثلاً الرياضيات والمنطق ولغة الإنسان الآلي والحواسيب[71].

وبالاتفاق المنتشر في علم لغة النص، فإن النص يحدد بوصفه: "سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة، وتشكل وحدة تواصلية، ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل، أو من جملة وحيدة أو من جزء من الجملة. ولقد يعني

هذا أن مفهوم النص لا يستوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول أو التركيب إلى آخره)؛ فالبنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلا أنها تكون كينونات تواصلية، فالنص ليس بنية مقطعية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلي "[72].

فالنص – بناء على ذلك، وكما يرى دي بوجراند – لا يتميز بحجمه أو شكله، وإنما يتميز بقيمته التواصلية؛ فهو كل وحدة كلامية تخدم غرضاً تواصلياً، ويمكن أن تندرج هذه الوحدة من مستوى الكلمة إلى مستوى العبارة إلى مستوى الجملة إلى مستوى النص وهلم جراً[73]. بل إن بعض الدارسين يذهب بعيداً، ويرى أنه داخل الوحدة الكلامية نفسها لا تتعلق العلامات اللغوية بعضها ببعض صراحة، من خلال وسائل شكلية، إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً للتواصل[74].

خاتمة

وبعدُ، فإن تتبع مراحل التطور الطبيعي لعلم لغة النص، يبين أنه اقتصر في بدايات نشأته على وصف أبنية النصوص، وبعد ذلك بفترة وجيزة بدت ملامح المرحلة الثانية تظهر من خلال الدعوة إلى الانتقال من وصف أبنية النصوص إلى تحديد الوظيفة التواصلية لتلك النصوص، وهذه التحركات جميعها كانت تركز على الجزء اللغوي من النص. وفي الآونة الأخيرة ظهرت ميول إلى تجاوز الحدود باتجاه علم التواصل؛ حيث المساواة بين علم لغة النص وعلم التواصل؛ فمجال علم النص يمكنه أن يضم وصف كل ظواهر عملية التواصل وقيوده، ومثل هذا التوسع قد يحظى بالقبول إذا ما وسِّع مفهوم النص بشكل كبير، كما هي الحال لدى كلماير الذي يرى أن النص هو مجموعة الإشارات النصية التي ترد في تفاعل تواصلي[75]. فمن هذا التعريف يمكن أن نرصد إشارات تواصلية لغوية وغير لغوية.

وبناء على ما سبق، فإنَّ علم لغة النص الموجَّه على أساس نظرية التواصل تهيأ منذ بداياته لأن يتلقى اتجاهات بحثية شديدة الاختلاف، وقد تكفلت

الدراسة بالوقوف على شيءٍ منها، وظهر ذلك من خلال الحديث عن المنظور الوظيفي للجملة في حلقة براغ، وما انبثق عنها من مدارس واتجاهات عنيت بالوظيفة التواصلية للألسن ضمن إطار علم اللغة العام، ومن خلال الحديث أيضاً عن المنظور الوظيفي للنص في علم اللغة النسقي لدى هاليداي وأتباعه، ولذلك فإننا لا يمكن أن ننفي عن علم لغة النص تأثره بالمكتسبات التي حققتها لسانيات الجملة، وخصوصاً ما أسهمت به اللسانيات الوظيفية باتجاهاتها المتعددة في الجانب الاستعمالي والتواصلي للغة.

وأما ما تم إرجاء الحديث عنه إلى دراسات قادمة بإذن الله، فهو التطور الذي لحق علم لغة النص الموجه على أساس نظرية التواصل المستندة إلى نظرية الفعل الكلامي المنبثقة عن الفلسفة الأنجلو ساكسونية لدى أوستن وتلميذه سيرل. ففي إطار منظور براجماتي فلسفي خاص بنظرية الفعل الكلامي لم يعد يظهر النص على أنه تتابع جملي مترابط نحوياً أو دلالياً، بل على أنه فعل لغوي معقد، يسعى المتكلم أو الكاتب أن يُنجز به علاقة تواصلية معينة مع المتلقي، ومن هنا لم يعد يُعنَى بالنصوص على أنها ليست إلا نتاجات جاهزة تُحلّل بوصفها نظاماً مستقلاً، بل إنها صارت تُبحَث بوصفها عناصر أفعال شاملة، وبوصفها أدوات لتحقيق مقاصد تواصلية واجتماعية معينة للمتكلمين.

الهوامش والمراجع

* هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة نجران تحت رقم: (NU/SHED/14/153)

(1) يُنظر: أرمان وماتلار، ميشال: **تاريخ نظريات الاتصال**، ترجمة: نصر الدين لعياضي والصادق رابح، ط3، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005م، ص19.

(2) تاريخ نظريات الاتصال، ص20.

(3) يُنظر: العبد، محمد: **النص والخطاب والاتصال**، ط1، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2005م، ص15.

(4) يُنظر: النص والخطاب والاتصال، ص343.

(5) يُنظر: البوشيخي، عز الدين: **التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2012م، ص10 - 7.

(6) التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية، ص126.

(7) يُنظر: كولماس، فلوريان: "اللغة والاقتصاد"، ترجمة: أحمد عوض، **سلسلة عالم المعرفة (263)**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص309.

(8) يُنظر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، ط1، عمان: مؤسسة رلي للنشر، 1991م، ص64.

(9) يُنظر: بنفينست، إميل: "عن الذاتية في اللغة"، **لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية**، ترجمة: صابر حباشة، ط1، سورية: دار الحوار، 2010م، ص135.

(10) بنفينست، إميل: "ما اللغة؟"، **اللغة: دفاتر فلسفية**، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط4، الدار البيضاء، دار توبقال، 2005م، ص41.

(11) يُنظر: "ما اللغة؟"، ص41.

(12) يُنظر: "اللغة والاقتصاد"، ص52.

(13) يُنظر: تشومسكي، نعوم: **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005م، ص86. تجدر الإشارة هنا إلى أن تشومسكي، يرى من وجهة نظر معاصرة، أن اللغة ليست اختراعاً، لكنها لا تقل روعة بوصفها ثمرة لعملية التطور الأحيائي، التي لا نكاد نعرف عن الدور الذي قامت به شيئاً. فتشومسكي لا يقول بتطور اللغة، بل يقول: إنها انبثقت بكل بساطة، بخلاف أغلب علماء اللغة الذين يرون أنها تطورت نحو التواصل، وهو في مهاجمته لهذه النظرة التواصلية في كثير من أبحاثه، يستند إلى أقوال عدد من علماء البيولوجيا البارزين، (جاكوب) و(مونو) و(لوريا)، الذين يشكّون في أن التواصل أمكن له أن يمارس ضغطاً انتقائياً كافياً لإنتاج اللغة. يُنظر: روبول، آن: "المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية"، **لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية**، ترجمة: صابر حباشة، ط1، سورية: دار الحوار، 2010م، ص54.

(14) اللغة واللغويات، ص50.

(15) مارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009م، ص355.

(16) "اللغة والاقتصاد"، ص292.

(17) اللغة واللغويات، ص43.

(18) وظيفة الألسن وديناميتها، ص253.

(19) مونان، جورج: "التواصل المسرحي"، ترجمة: العربي الذهبي، **التواصل نظريات وتطبيقات** بإشراف: محمد عابد الجابري، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م، ص264.

(20) يذهب مالبرج إلى أن الوظائف التعبيرية والاجتماعية والكفاءة اللغوية التجريدية توجد - بلا

شك - بقدر كبير عند عدد هائل من الحيوانات وبمستويات مختلفة من التطور، ولا تعني أن تكون بالضرورة لغة إنسانية، فمن الممكن أن نعثر لدى حيوانات الدرجة الأولى على نوع من الكفاءة التجريدية الاستنباطية؛ فالكلب مثلاً يمكنه أن يميز بين الفرد باعتباره فرداً، وبين غيره باعتباره يمثل طبقة اجتماعية، وهناك أنواع من الحيوانات من تلك التي تنتمي إلى سلالة متطورة جداً تعيش حياة اجتماعية متطورة ومعقدة (النمل والنحل). مثل هذه الحيوانات تستعمل هي الأخرى نظام تواصل متطوراً، إلا أنه في الوقت نفسه يعد نظاماً خاصاً بها، وجميع الحيوانات العليا تعرف عديداً من الأدوات التعبيرية، الصوتية منها أو تلك الأخرى التي تنتمي إلى نوع تعبيري آخر على نحو ما نشاهده لدى قرود الشمبانزي التي لا تستطيع أن تطلق الأكاذيب من بين أسنانها واقعياً، ولكنها تستطيع أن تعمينا عن الحقيقة. وعلاوة على ذلك تتصاعد الشواهد على أن أقرب مقاربة للغة البشرية بين قرود البرية توجد في إشاراتها، وليس في أصواتها، على رغم ما تعج به الغابة من أصوات. وأي نمط للحياة العضوية يعني في النهاية وسائل تواصل معينة تعتمد إشارات ضرورية جداً لحياة الجماعة وتكاثر النوع. يُنظر: مالبرج، برتيل: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: السيد عبد الظاهر، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010م، ص33.

(21) يُنظر: كوربالیس، مايكل: "في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم"، ترجمة: محمود ماجد عمر، **سلسلة عالم المعرفة (325)**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006م، ص23؛ اللغة واللغويات، ص50.

(22) وظيفة الألسن وديناميتها، ص358.

(23) يُنظر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص193. بدأت البنيوية تطورها في أوروبا والولايات المتحدة في آن واحد، ولكن دون مزيد من الاتصال المتبادل بينهما، ومنذ البداية يتمثل الفارق الجوهري بينهما في أن اللسانيات الأوروبية قامت على أساس من تأثير أفكار دي سوسير على حين أن دي سوسير كان من الوجهة العلمية مجهولاً في أمريكا.

(24) نقلاً عن: بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص281.

(25) كلماير وآخرون: **أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2009م، ص33.

(26) دي بوجراند، روبرت: "علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟"، **علم لغة النص نحو آفاق جديدة**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2007م، ص16.

(27) يُنظر: دي بوجراند، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998م، ص97.

(28) يُنظر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005م، ص105.

(29) يُنظر: فاولر، روجر: **النقد اللساني**، ترجمة: عفاف البطاينة، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص195.

(30) نقلاً عن: فاركلوف، نورمان: **تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي)**، ترجمة: طلال وهبة، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009م، ص62.

(31) تحليل الخطاب، ص62.

(32) يُعنَى علم اللغة النفسي بالإنسان في أثناء عملية التواصل، ومن ثَمّ يشمل مجال الاهتمام المباشر لهذا العلم: الظواهر العضوية والنفسانية لإنتاج الكلام وإدراكه، والمواقف العاطفية والذهنية تجاه حدث بعينه من أحداث التواصل، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي تشكلت نفسية الفرد في مواجهتها. وقد كان تأسيس علم لغة النفس سبباً في تجميع اهتمامات اللسانيين وعلماء النفس، وإن كانت مهمة الريادة في الإجراءات المنهجية الخاصة بالاختيار في أيدي علماء النفس. يُنظر: "اتجاهات البحث اللساني"، ص309.

(33) يُنظر: جوزيف، جون: "اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)"، ترجمة: عبد النور خراقي، **سلسلة عالم المعرفة (342)**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007م، ص114.

(34) يُنظر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص461.

(35) على الرغم من أن هذه القوانين تعد لا شعورية بالنسبة لمستعملي اللغة، فإنهم، كما يرى بعض الباحثين، أكثر وعياً من علماء اللغة أنفسهم، بل يتفوقون عليهم في قضية الإحساس بجوانب القصور في التواصل اللغوي، إن تعبيرات مثل: (هل تعلم ما أعني؟) أو (هل فهمت؟)... كثيرة الاستعمال، وإنها محتملة الحدوث عندما يكون هناك شك فيما يتعلق بوجود إسناد كافٍ يأخذ شكل اعتقادات مشتركة، أو خبرة تكون حاضرة في وقتها لتمكين متكلم اللغة من أن يؤدي وظيفته بشكل ناجح. من المحتمل أن يكون مستعملو اللغة على اطلاع ووعي كاملين بمواطن الضعف وعدم مناسبة وملاءمة اللغة حالما يخرجون من إطار الحديث عن الأشياء المألوفة الشائعة. أما علماء اللغة فإنهم لم يعيروا هذا القصور في اللغة أي اهتمام جاد، ومع هذا فإن محاولة فهم كيف تعمل اللغة مسألة مهمة؛ وذلك لأن فهم جوانب القصور اللغوي يمكن أن تكون خير من يزودنا بمؤشرات واضحة لبعض أهم الخصائص الأساسية للتواصل اللغوي. ينظر: موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: **فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1998م، ص27.

(36) يُنظر: مستر، حسن: "لا وعي التواصل"! **التواصل نظريات وتطبيقات**، بإشراف: محمد عابد الجابري، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م، ص17.

(37) نقلاً عن: النظريات اللسانية الكبرى، ص201.

(38) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص201.

(39) يُنظر: آدميتسك، كيرستن: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ترجمة: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: زهراء الشرق، 2009م، ص53.

(40) بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار، 2004م، ص259.

(41) يُنظر: اللغة واللغويات، ص287. لم يتبع علماء مدرسة براغ النهج الذي سار عليه العقلانيون في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، والذي تميزت به التقاليد الفلسفية الغربية حينذاك؛ حيث كانت اللغة تفسر على أنها تعبير عن التفكير، فالتفكير هو الوظيفة الرئيسة الوحيدة للغة.

(42) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص202.

(43) يُنظر: ريكور، بول: **نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)**، ترجمة: سعيد الغانمي، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2006م، ص43.

(44) يُنظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص203.

(45) لقد أطلق هلمسليف على نظريته اللسانية اسم (الجلوسيمية)، وتُعنَى هذه النظرية بالمقارنة النظامية لبنى اللغات الحية بالبنى الأساسية لكل الأنظمة السيميوطيقية؛ أي جميع الوسائل التي يتحقق بها التواصل (بما في ذلك الوسائل غير اللغوية). وقد قامت هذه البنى الأساسية على التحليل المنطقي الذي أجري باستخدام الطرق الرياضية، والهدف منها هو أن تعين على وضع نظرية عامة للعلامات التواصلية؛ أي نظرية عامة للسيميوطيقا. يُنظر: اتجاهات البحث اللساني، ص325.

(46) يُنظر: اتجاهات البحث اللساني، ص324. لم تصر مدرسة على الانتماء بجذورها إلى مذهب دي سوسير كما فعلت مدرسة هيلمسليف. وكان له دون غيره فضل المناداة بدي سوسير مؤسساً للبنيوية اللسانية، ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظرياته اسم (السوسيرية المحدثة).

(47) يُنظر: مناهج علم اللغة، ص259.

(48) يُنظر: وظيفة الألسن وديناميتها، ص143؛ النظريات اللسانية الكبرى، ص222.

(49) تقوم اللسانيات التوليدية على إهمال مبدأ التنوع وافتراض الوحدة والتجانس والمثالية في ظروف التواصل اللغوي، وهذا ما يعبر عنه تشومسكي دائماً بأوضح عبارة، فالنظرية اللسانية لديه معنية أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي، تكلماً وسماعاً، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف بلغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة في أثناء أدائه اللغوي الفعلي لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي، مثل محدودية الذاكرة، والارتباك، والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. ينظر: مصلوح، سعد: **في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية**، ط1، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1993م، ص19.

(50) يُنظر: بلانشيه، فيليب: **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، اللاذقية: دار الحوار، 2007م، ص36.

(51) يُنظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص289.

(52) يُنظر: غلفان، مصطفى: "اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)"! **مجلة النقد الأدبي فصول** (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد77، 2010م، ص59.

(53) يُنظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص227.

(54) فاولر: النقد اللساني، ص32.

(55) يُنظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص205.

(56) يُنظر: النقد اللساني، ص136.

(57) يُنظر: النقد اللساني، ص37.

(58) يُنظر: النقد اللساني، ص383.

(59) يُنظر: بفوتسه، ماكس وبلاي دجمار: "نمط النص نمط تواصل (تقويم لوضع البحث)!" **علم لغة النص نحو آفاق جديدة**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2007م، ص124.

(60) إيزنبرج، هورست: "بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص"، **إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2008م، ص19.

(61) يُنظر: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص20.

(62) واورزنياك، زتسيسلاف: **مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار، 2003م، ص37.

(63) يُنظر: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص33.

(64) يُنظر: النص والخطاب والإجراء، ص71.

(65) يضيف آدميتسك إلى هاتين المرحتلين من مراحل تطور علم لغة النص مرحلة ثالثة، يمكن تسميتها بـ(علم لغة النص الإدراكي)؛ حيث توضع عمليات إنتاج النصوص وتلقيها في موضع الصدارة. وتقع هذه الصياغات الرئيسة الثلاث في علاقة متباينة بعلوم النص الأخرى أو الفروع المجاورة الأخرى. آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص15.

(66) يُنظر: برينكر، كلاوس: **التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط2، القاهرة: مؤسسة المختار، 2010م، ص31.

(67) يُنظر: التحليل اللغوي للنص، ص34؛ لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص15.

(68) يُنظر: التحليل اللغوي للنص، ص186، 190. يرى برينكر أنه تتجلى الأهمية الأساسية لأنواع النصوص بالنسبة لواقعنا التواصلي في أن العالم اليومي يتضمن تسميات كثيرة لأنواع

النصوص، وقد أحصى ديمتر أكثر من 1600 اسم لأنواع النصوص، غير أنه يمكن أن يعد منها نحو 500 اسم فقط أساسية، أما الأسماء الباقية فيمكن أن توصف بأنها مشتقة، فالأمر يتعلق في ذلك غالباً بألفاظ مركبة، فعلى سبيل المثال ينظر إلى الاسم (تقرير) على أنه أساسي بينما تعد المركبات: تقرير عن رحلة، وتقرير عن بحث، وتقرير عن نتيجة...إلخ اشتقاقات.

(69) يذهب دي بوجراند إلى أن الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب. أما النص فحقه أن يعرَّف تبعاً للمعايير الكاملة للنصية. فقيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف. فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلاً من خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلم دون ضرر يعود على الطاقة التواصلية للنص. يُنظر: النص والخطاب والإجراء، ص89.

(70) يُنظر: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص89-91.

(71) يُنظر: فان دايك، تون إيه: "النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)"، **العلاماتية وعلم النص**، ترجمة: منذر عياشي، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004م، ص143.

(72) يُنظر: سشايفر، جان ماري: "النص"، **العلاماتية وعلم النص**، ترجمة: منذر عياشي، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004م، ص119.

(73) ينظر: عوض، يوسف نور: **علم النص ونظرية الترجمة**، ط1، مكة المكرمة: دار الثقة للنشر والتوزيع، 1410هـ، ص37.

(74) يُنظر: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص292.

(75) يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2004م، ص6.

الندوة